الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/C.5/51/28
22 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١١٤ من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وموجهة من
رئيسة اللجنة الثالثة إلى رئيس اللجنة الخامسة

إلحاقا برسالتي الموجهة إليكم بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أتشرف بالرد على رسالتكم المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ المتعلقة بالبند ١١٤ من جدول الأعمال (تخطيط البرامج) والتي تلتمسون فيها آراء اللجنة الثالثة بشأن برامج الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ المتصلة بأعمال اللجنة الثالثة.

وقد عقدت اللجنة جلسة خاصة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وكرستها لمناقشة البند المتعلق بتخطيط البرامج. وقد تعذر على اللجنة، للأسف، أن تتوصل إلى مجموعة موحدة من التعليقات بشأن أي من البرامج. ومن ثم، فإني أرفق بهذه الرسالة آراء أعضاء هذه اللجنة، مرتبة تحت عناوين البرامج تيسيرا للإحالة.

(توقيع) باتريسيا إسبينوس
رئيسة اللجنة الثالثة
التابعة للجمعية العامة

021296 021296 96-33300

9633300

المرفق

آراء اللجنة الثالثة بشأن برامج الخطة المتوسطة الأجل
المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

تعليقات ذات طابع عام

مجموعة الـ ٧٧ والصين

[الأصـــــــل: بالإنكليزيـــــــة]
[٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦]

١ - يسر مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تستجيب للدعوة التي قدمها رئيس اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال (تخطيط البرامج) الذي أحيل إلى اللجنة الخامسة. ومن رأي المجموعة أن ثمة فائدة كبيرة من عرض آرائنا وأولوياتنا بشأن البنود المحالة إلى اللجنة الثالثة، إلى جانب التشديد على اهتمامنا بالنتيجة الإيجابية لبحث هذه المسألة في اللجنة الخامسة.

٢ - ومن المسلم به أن الأمم المتحدة قد حققت الكثير فيما يتصل بتنمية السياسة العامة خلال السنوات الخمس أو الست الماضية. وكل هذا كان في سياق التنمية والتعاون الإنمائي. وكان ثمة تسليم أيضا بأن التنمية تتضمن دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذه العملية المتعلقة بالدمج، وخاصة دمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من صميم عمل اللجنة الثالثة، كما سبق أن أشار وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، السيد نيتين ويساي. فقد قال في بيانه إلى اللجنة الثالثة إن النظرة الجديدة للتنمية تشمل محاولة تجاوز ذلك الحوار المنمق بين الشمال والجنوب، والمضي نحو تحديد أساس للتعاون الإنمائي، أو أساس للعمل في مجال التنمية بمنظومة الأمم المتحدة بناء على وجود غايات مشتركة وأهداف مشتركة وقيم مشتركة ومصالح مشتركة. وشدد أيضا على أن اللجنة الثالثة قد اضطلعت بدور حاسم في مجالات نشاطها، وأن دورها، الذي يشمل ميادين منها التنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة وحقوق الإنسان، يتضمن عنصرا قويا يتمثل في السعي لتحديد غايات مشتركة وقيم مشتركة وأهداف مشتركة ومصالح مشتركة. وكان من العناصر الهامة الأخرى في بيان السيد ويساي أن لفت انتباه اللجنة إلى الجهود التي يجري الاضطلاع بها في الوقت الراهن لتحديد دور السياسة العامة في بيئة تتحرك فيها الحكومات بشكل مطرد الازدياد نحو اعتناق مبدأ التنمية القائمة على السوق.

٣ - وسلم أيضا بأن أعمال اللجنة الثالثة بشأن قضايا التنمية الاجتماعية وبشأن النهوض بالمرأة قد ساعدت على تعزيز جهود الأمم المتحدة الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف. كما أن المؤتمرات العالمية الكبيرة التي عقـــدت في السنوات الست الأخيرة بمنظومة الأمم التحدة قد وجهت، بوسائل كثيرة، إلى وجهات

لا نستطيع تركها لقوى السوق. وأكد أن اللجنة الثالثة هي التي لعبت دورا حاسما في تضمين جداول أعمال المؤتمرات موضوع الاهتمام بتحسين حالة النساء والأطفال على الصعيد العالمي، والنهوض بالمرأة، وحقوق الإنسان، واستئصال الفقر، وحماية العمالة، والتكامل الاجتماعي. وشدد على أنه بالرغم من أن مهمتنا المتصلة بتنمية السياسة العامة لم تنته بأي حال، فإن القضية الأساسية تتمثل الآن في الانتقال باهتمامنا إلى التنفيذ.

٤ - وهذا التقدير البالغ لمساهمة اللجنة الثالثة في مسائل هامة من هذا القبيل يبرر تأكيد الأولويات التي قد تكون لدى مجموعتنا بشأن بند تخطيط البرامج. وإذا قررت المجموعة أن تقصر دعمها على عدد قليل من القضايا، فقد تكون هناك أهمية لقيام الوفود نفسها ببيان ما قد تراه من أولويات في هذا الشأن.

٥ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين مهتمان بتخصيص موارد جديدة وإضافية لمختلف البرامج الموضوعة لصالح البلدان النامية في ميدان المسائل الاجتماعية والاقتصادية.

كوبا

[الأصل: بالاسبانية]

١ - ينبغي التأكيد، بوجه عام، على أهمية إجراء مناقشة فيما بين الحكومات في إطار عملية تطبيق سند تشريعي ما لدى إعداد وإقرار الخطط المتوسطة الأجل.

٢ - ونود أن ننوه إلى الدور الأساسي للدول في متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية، وهو ما يجب إدراجه مثلا في الفقرة ٥-٦ من البرنامج الفرعي ٥-٢ المعنون "النهوض بالمرأة".

٣ - وعند الإشارة إلى تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية، ينبغي الإشارة كذلك إلى مبدأ موافقة الدول. وينبغي الاسترشاد بذلك، مثلا، لتعديل نص الفقرتين ١٢-٣ (ب) و (ج) من البرنامج ١٢ (منع الجريمة والعدالة الجنائية).

٤ - ونرى، بصفة عامة، أن البرامج ١٢ و ١٣ و ٢١ والبرنامجين الفرعيين ٥-٢ و ٥-٤ تعكس، على نحو كاف، الأولويات المحددة في السند التشريعي للمواضيع.

٥ - كما أن الأنشطة الرامية إلى دعم الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية في مجالات كالتدريب والمساعدة التقنية والتعليم؛ وما إلى ذلك؛ ينبغي أن تحظى باهتمام خاص في مضامين هذه البرامج.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]

١ - أود بادئ ذي بدء أن أؤكد من جديد تأييد تونس لوجهة النظر التي أعرب عنها في هذا الشأن رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين. بيد أنني أود أن أعرب لكم عن بعض الأفكار التي أريد إبرازها.

٢ - ويسرني قبل كل شيء أن أعرب عن ارتياح الوفد التونسي للمبادرة المتخذة والمتمثلة في أن تقوم أولا كل هيئة من هيئات الجمعية العامة باستعراض ما يقع في دائرة اختصاصها من البنود المحالة إليها قبل أن تنظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٣ - ومن رأينا أن للنهج المتوخى على النحو المبين أعلاه ميزة مضاعفة. فهو من ناحية، يشجع التشاور والتفاهم والشفافية، وبالتالي الفعالية. وهو يشرك، من ناحية أخرى، اللجان المعنية في اتخاذ القرارات. وهو يساهم بذلك في تيسير أعمال اللجنة الخامسة إذ يمهد السبيل ويتيح مؤشرات تساهم في اتخاذ القرارات بدوافع لا تنحصر في اعتبارات إدارية وأخرى متعلقة بالميزانية.

٤ - وبالفعل، إذا كنا جميعا نعمل هنا من أجل تحقيق التقشف في الميزانية والفعالية الإدارية، فإنه لا يفوتنا أن عملنا يظل أولا وقبل كل شيء عملا سياسيا. وسواء تعلق الأمر بمكافحة الفقر، أو بالتنمية الاجتماعية، أو بالنهوض بالمرأة أو بالطفل، أو بحقوق الإنسان، أي باختصار، بالتنمية، فإن القضايا المعروضة على لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية ولا شك في أن الأعضاء موافقون على ذلك، هي قضايا ذات طابع سياسي إلى أقصى حد.

٥ - ونعتبر أيضا أن الشواغل التي ينبغي أن تقود اختياراتنا وبطبيعة الحال اختيارات اللجنة الخامسة، ينبغي أن تنحصر في الاعتبارات المتعلقة بالميزانية. ويود الوفد التونسي أن يذكر في إطار النظر في البند ١١٤، بأن التنمية تقع في صميم ولاية منظومة الأمم المتحدة. وغني عن التذكير أن الأولوية ينبغي أن تمنح في نظرنا إلى استمرار البرامج الإنمائية. فالصعوبات المالية التي تمر بها المنظمة لا تبرر محاولات تخفيض تلك البرامج بدعوى التقشف في الميزانية.

٦ - ختاما، ونظرا لما توليه بلداننا من اهتمام بالبنود التي أحالها إلينا رئيس الجمعية العامة، تطلب تونس، التي تكرر تأييدها لهذا القرار، تمكين اللجنة الثالثة من الوقت اللازم للنظر على نحو مفيد في المواضيع المشمولة بولايتها.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

١ - أولا، يؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا بياني بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢ - ويود الوفد الجزائري، في البداية، أن يشير إلى الأهمية القصوى التي يوليها لمسألة النظر في البند المعروض علينا اليوم أي "تخطيط البرامج" ويود أن يؤكد اهتمامه البالغ ببعض الجوانب المتصلة بالبرامج. ويرحب الوفد الجزائري خاصة بهذه المناسبة التي أتيحت للجنة الثالثة للمساهمة في تحسين عملية التشاور بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١.

٣ - ويرى وفد بلدي أن عرض كل برنامج من برامج الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ على نظر اللجان الرئيسية، ومنها اللجنة الثالثة، عمل ينحو بالمنظمة تجاه زيادة فعالية أعمالها وتنسيقها على نحو أكبر. كما أن التعاون الدولي من أجل التنمية والدور المنوط في هذا الصدد بمنظومة الأمم المتحدة يمليان القيام بهذا التنسيق وذلك، خاصة، لتفادي أن تقضي الاعتبارات المتعلقة، حصرا، بالميزانية، والظرفية بالضرورة، على الآمال الناشئة عن القرارات التي نعتمدها ولا سيما فيما يتعلق بالبعد الإنساني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤ - وبالفعل، فإن البرامج التي يجب أن تشكل الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ ينبغي أن تقابل الولايات الناشئة عن القرارات التي نتخذها. وإذا ما انعدم هذا الاتساق الذي ننشده جميعا نظرا، بالخصوص، لما ينطوي عليه توافق الآراء الذي تقوم عليه قراراتنا، فإن اللجنة الثالثة ستتعرض لخطر التشكيك في غاية أعمالها ذاتها.

٥ - ومن رأي وفد بلدي أن تدابير التقشف الناتجة عن الأزمة المالية التي تعيشها المنظمة، ينبغي ألا تؤدي إلى خفض أو حذف الأنشطة والبرامج التي نحاول هنا جاهدين التأكيد على أولويتها، فضلا عن الالتزامات التي تعهد بها رؤساء دولنا وحكوماتنا ذاتهم أحيانا في مختلف مؤتمرات القمة التي نظمت خلال السنوات الماضية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بحقوق الإنسان. وبالتالي، فكما هو الشأن بالنسبة لمسائل أخرى، ينبغي تمكين اللجنة من الوقت اللازم للنظر على النحو المناسب في البرامج المعتزم إنجازها والمساهمة بذلك في إعداد الخطة المتوسطة الأجل على نحو جدي.

٦ - وغني عن القول إن كل إجراء للحد من الأعمال أو خفضها و/أو حذف الأنشطة الموصى بها أو المستصوبة لتحسين الحالة الإنسانية والاجتماعية ولا سيما في البلدان النامية، سيكون بمثابة عقد النية على إدامة الحالة المثيرة للقلق البالغ التي توجد فيها مناطق عديدة ولا سيما أفريقيا.

٧ - إن كل موضوع من مواضيع البرامج المعروضة علينا للنظر فيها يعكس ناحية أو جانبا من جوانب العمل ذي الأولوية وهي جوانب ينبغي أن نهتدي بها في أعمالنا، سواء المتوخاة منها أو تلك التي يجري إنجازها في الميدان.

٨ - وليس ثمة حاجة لأن يضيف وفدي في الختام أنه ينبغي إيلاء الحق في التنمية نفس الاهتمام المخصص بحقوق الإنسان الأخرى لأن هذه الحقوق لا تنفصم ولا تتجزأ.

نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]

١ - قد يتساءل الكثيرون عن الغاية من هذا العمل، ولربما يرى آخرون أنه ينبغي تفادي ازدواجية العمل، أو أن علينا أن نتجنب أن نناقش في اللجنة الثالثة جوانب تقع في دائرة اختصاص اللجنة الخامسة.

٢ - بيد أن وفد بلدي يرى أن مما له أهمية ودلالة أن يلتمس رئيس اللجنة الخامسة رأي اللجنة الثالثة، وأن تتيحون لنا كذلك الفرصة لتخصيص جلسة من برنامج عملنا لإبداء وجهات نظرنا بشأن البند ١١٤ المتعلق بتخطيط البرامج.

٣ - وما يدل على تلك الأهمية وتلك الدلالة أن للجنة الثالثة - بشأن البرامج الواقعة في دائرة اختصاصها، ومنها مثلا البرامج ٥ و ١٢ و ١٣ و ١٩ و ٢١ - رأيا له دلالته السياسية الكبيرة، حتى وإن كانت هذه البرامج محل نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أو لجنة البرامج والتنسيق أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ذلك أن اللجنة الثالثة تضم ممثلي جميع الدول الأعضاء، وهو ما لا ينطبق على الهيئات السابق ذكرها.

٤ - ونحن نعتقد أن هذا جزء من عملية التشاور فيما بين الحكومات، التي ينبغي أن تظل قائمة في الأمم المتحدة، في هذه الحالة، بين الثانية والثالثة والخامسة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، على غرار ما أشار إليه منذ بضعة أيام السيد ديساى.

٥ - فاللجنة الثالثة هي اللجنة المعنية بوضع القواعد اللازمة على نحو مفصل وإقرارها وتعريفها ليتسنى تنفيذ كل برنامج من البرامج التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميادين الاجتماعية. وغني عن القول أن نتائج أعمالنا هي التي تحدد فحوى ومقومات مختلف برامج الأمم المتحدة المضطلع بها في الميادين السابق ذكرها، وتكون بمثابة إطار مؤسسي لها.

٦ - وعليه، فإن من المنطقي جدا أن تلتمس اللجنة الخامسة رأي كل من اللجنة الثانية واللجنة الثالثة. ونحن نعتقد أن محصلة تبادل الآراء هذا ستشكل لزملائنا في اللجنة الخامسة سندا يعتمد عليه وحجة أقوى تعزز جانبهم عند النظر في تقديرات ميزانية مختلف البرامج ولا سيما في هذه الدورة التي وُظفت فيما الأزمة المالية لتبرير الاتجاه الداعي إلى خفض ميزانيات بعض البرامج التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

٧ - لذا، تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلت به سفيرة كوستاريكا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، بشأن البرنامج ١٩، حقوق الإنسان.

٨ - ولا يسعنا في الختام سوى أن نشير إلى أننا إذ نعي الحاجة الماسة لإجراء بعض التخفيضات في الميزانية، كخطوة صوب حل الأزمة المالية للمنظمة، فإننا نرى أن ذلك ينبغي ألا يتم بأي حال من الأحوال على حساب البرامج الاقتصادية والاجتماعية أو البرامج التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

٩ - وينبغي لنا أن نتريث كثيرا في اتخاذ مثل تلك القرارات، حيث ينبغي ألا يعتمد في اتخاذها على الجوانب المالية فقط دون مراعاة الالتزامات السياسية التي قطعناها على أنفسنا طوال كل هذه السنوات وبعد عقد مؤتمرات عالمية شتى. فنحن نرى أن من الأولى أن نشدد على أهمية الوفاء بالتزاماتنا بالنسبة لدفع الاشتراكات غير المسددة، باعتبار ذلك شكلا من أشكال المساعدة على إيجاد حل للأزمة المالية لمنظمتنا.

الأرجنتين

[الأصل: بالاسبانية]

١ - يشكر وفد بلدي رئيس اللجنة الخامسة على الدعوة الموجهة بخصوص البند ١١٤، ويسره أن يبدي بعض التعليقات الإضافية إلى تلك التي أبدتها ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

٢ - والوفد الأرجنتيني يكرر تأكيد اهتمامه بالخطة المتوسطة الأجل، التي تشكل المبدأ التوجيهي الرئيسي لسياسات الأمم المتحدة وتمثل إطار ميزانيات برامج فترات السنتين. وفي هذا الصدد، نرى أن التعلل بخفض الميزانية لا يعتبر حجة كافية تجيز تنحية أولوياتنا جانبا. فوفد بلدي يرى أن لدعم آليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أهمية قصوى.

شيلي

[الأصل: بالاسبانية]

١ - يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به كل من وفد كوستاريكا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ووفد كولومبيا، نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

٢ - والوفد الشيلي يرى أن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة تشكل جهدا جماعيا لإعادة توجيه أعمال منظومة الأمم المتحدة نحو القطاع الاجتماعي والعنصر البشري. وهذا ما يجعلنا نأمل في أن تقرها الجمعية العامة.

إكوادور

[الأصل: بالاسبانية]

١ - تلقى وفد بلدي باهتمام كبير الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الموجهة إلى رئيس اللجنة الثالثة من رئيس اللجنة الخامسة (A/C.3/51/5)، حرصا على تحسين عملية التشاور لإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. كما أنه درس بتأن البرامج التي عرضت في لجنة البرنامج والتنسيق.

٢ - وكل عملية تغيير تتطلب تضحيات. كما أن كل تحول إلا ويمر بمراحل متعاقبة. ولكن عملية إعادة التشكيل التي نحن في خضمها الآن ينبغي ألا تصرف اهتمامنا عن أهدافنا الكبرى المشتركة.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

نود، قبل كل شيء، أن نعرب عن تأييدنا التام للبيان الذي أدلت به كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البرامج ٥ و ١٢ و ١٣ و ٢١ من الخطة المتوسطة الأجل، والبيان الذي أدلت به كولومبيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز بشأن البرنامج ١٩ (حقوق الإنسان). ونحن نرحب أيضا بفرصة إبداء آرائنا بشأن جوانب الخطة المتوسطة الأجل التي تتعلق بأعمال اللجنة الثالثة قبل النظر في البند الخاص بتخطيط البرامج في اللجنة الخامسة.

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]

١ - تود الولايات المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب، رسميا، عن آرائها بشأن برامج الخطة المتوسطة الأجل التي أحيلت إلى اللجنة الثالثة للتعليق عليها.

٢ - والمقصود بالخطة المتوسطة الأجل أن تكون أداة في مجال توفير التخطيط البرنامجي الموضوعي، بحيث يمكن استخدامها بعد ذلك في إعداد الميزانيات في المستقبل. ومن المؤسف أنه قد تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ أثناء مداولات لجنة البرنامج والتنسيق. ومع هذا، فقد بدأت، بالضرورة، عملية الميزانية المتصلة بفترة السنتين القادمة. ويود وفد بلدي أن ينوه، هنا، إلى أن هذا هو ما آل إليه مصير الخطة المتوسطة الأجل السابقة.

٣ - والولايات المتحدة تأسف لأن هذه العملية لا تسير في الطريق الصحيح. وفي ملاحظاتنا أثناء مناقشة الخطة المتوسطة الأجل في لجنة البرنامج والتنسيق، أوجزنا ما لدينا من آراء، وأود أن أشير إليها الآن رسميا على نحو موجز. فقد كان من رأينا أن لجنة البرنامج والتنسيق عليها أن تضطلع بدورها، الذي يتمثل في استعراض أنشطة الأمم المتحدة، من حيث البرامج والميزانية، مع القيام، من خلال توصياتها، بكفالة جعل أنشطة الأمم المتحدة ومخصصاتها من الموارد بمثابة تمثيل صادق للولايات والأولويات التي حددتها الدول.

٤ - والوثيقة التي تتضمن أعمال لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للأمم المتحدة (A/51/16 (Part II، وهي الوثيقة المسجلة التي أحيلت إلى اللجنة الخامسة، تورد بأمانة آراءنا الموضوعية بشأن هذه البرامج. ومن ثم، فإننا لن نكرر تعليقاتنا على البرامج التي أوصت اللجنة بالموافقة عليها، وهي البرامج التي تتناول منع الجريمة والعدالة الجنائية، والمراقبة الدولية للمخدرات، وتوفير الحماية والمساعدة للاجئين.

بنما

[الأصل: بالاسبانية]

١ - يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويرى وفد بنما أن النظر في البند ١١٤ له أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. فالوثيقة (A/51/6 (Perspective تنطوي على جرعة كبيرة من الثقة في قدرة الأمم المتحدة على مواصلة إثبات تمسكها بنزعتها العالمية وكفاءاتها وتطابق أنشطتها مع الولايات التي أناطتها بها الدول الأعضاء.

٢ - كما أن وفد بلدي يرى أن الإشارة التي أوردتها الأمانة العامة للأمم المتحدة - كمصدر استلهام - إلى الاعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة - وحسنا فعلت - إنما جاءت في محلها. فقد حظي ذلك الإعلان بتوافق آراء الجمعية العامة في دورتها الخمسين، كما أن مضمونه يتناول شواغل ومقاصد لم تنفك تسجل حضورها في تاريخ الأمم المتحدة طوال ٥٠ عاما.

البرنامج ٥ - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]

١ - لا يسع وفد بلدي سوى أن يؤكد من جديد أهمية البرنامج ٥ (تنسيق السياسات والتنمية المستدامة)، سيما وأن هذا البرنامج، الذي لم يتخل عن عملية وضع السياسات، والتي ظل يقوم بها طوال تلك السنين، قد أصبح الآن يواجه تحدي تنفيذها. ونحن نرى الآن، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة تعزيزه وتزويده بالموارد اللازمة لتنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها في شتى المؤتمرات العالمية. فتلك مسائل ذات أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية.

٢ - وفيما يتعلق بهذا البرنامج، ترى نيكاراغوا أنه يمكن أن تضاف في نهاية الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٥-٤ عبارة "ولا سيما في البلدان النامية"، وذلك بعد عبارة "وتعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية".

البرنامج الفرعي ٥-٢ - النهوض بالمرأة

مجموعة الـ ٧٧ والصين

[الأصل: بالانكليزية]

عندما تورد الفقرة ٥-٦ تعريفا للولاية الرئيسية من الأنشطة التي تكلف بها الشعبة لمتابعة نتائج بيجين، يشار إلى توسيع نطاق التفاعل مع المجتمع المدني. وهذا ما نؤيده. ومع ذلك، فاستكمالا لهذه الفكرة، ينبغي أن يكون هناك إشارة ذات أولوية إلى دور الحكومات بوصفها المسؤولة أساسا، على الصعيد الوطني، عن تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين. والاقتراح يعكس بصورة كافية الأولويات المعتمدة في متابعة المؤتمر.

نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]

فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥-٢، النهوض بالمرأة، يشعر وفدي أن من واجبه الإعراب عن التأييد الثابت لشعبة النهوض بالمرأة، باعتبار أنها مسؤولة عن توفير سبل الدعم من أجل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. ومما يدعو إلى الارتياح العميق ملاحظة الأعمال التي اضطلعت بها الشعبة المذكورة وخاصة في ضمان مراعاة منظور وشواغل الجنسين لا في الإجراءات المتعلقة بالمرأة فحسب، وإنما كذلك لدى وضع السياسات الإنمائية بشكل عام.

غانا

[الأصل: بالانكليزية]

١ - اسمحوا لي بأن أثير قضية، لم ترد في الوثيقة قيد النظر. والأمر يتعلق بقضية النهوض بالمرأة، وتنفيذ الأمم المتحدة لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وأود أن أعرف ما إذا كان بمستطاع أي شخص بالأمانة العامة أن يفسر سبب اسقاط هذا البند من قائمة القضايا المعروضة على اللجنة. وكان وفد بلدي قد شارك في المناقشة التي جرت في لجنة البرنامج والتنسيق بشأن هذه القضية، حيث اتفق على أن تتضمن جميع البرامج المبدأ المتعلق بإدراج مفهوم يراعي نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة. وهذا هو سبب إحساسنا بالقلق إزاء عدم إتاحة فرصة للجنة الثالثة للإعراب عن آرائها في هذا الشأن في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

٢ - وفي العام الماضي، لم تقم الأمانة العامة برصد اعتماد في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٦ لتمكين شعبة النهوض بالمرأة من الاضطلاع بمسؤولياتها الإضافية، بل تعذر علينا أن نعقد اجتماعات لوضع البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣ - ونود، علاوة على ذلك، أن نسجل استياءنا من أنه حتى عندما توفرت موافقة تشريعية على تعيين موظفين من أجل تعزيز شعبة النهوض بالمرأة، فإن التدابير المفروضة في الوقت الراهن لمعالجة الأزمة المالية للأمم المتحدة لم تسمح بالقيام بذلك، مما منع الشعبة بالتالي من الاضطلاع ببرامجها التي كلفت بها بموجب منهاج العمل.

٤ - ونود أن نكفل عدم تكرار هذا الوضع، وأن تقوم كل الوكالات المنفذة بتوفير المساهمات الضرورية لجميع الأنشطة المتصلة بتحقيق أهداف منهاج العمل. وكما سبق القول، يجب تنفيذ الولايات التشريعية بالكامل. وهذا هو السبيل الوحيد لإحداث تغيير ملموس في حياة المرأة، كما أن هذا هو السبب في اعتقادنا بأن قضية النهوض بالمرأة وتنفيذ نتائج مؤتمر بيجين كان ينبغي أن يكونا من عناصر هذه المناقشة.

البرنامج الفرعي ٥-٣ - التنمية الاجتماعية

مجموعة الـ ٧٧ والصين

[الأصل: بالانكليزية]

١ - في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٥-٩، وفي معرض التطرق إلى الأنشطة المتصلة بالمساعدات المقدمة إلى الفئات الاجتماعية، وهي المسنون، والشباب، والمعوقون، ينبغي الإشارة كذلك إلى الأسرة.

٢ - والاقتراح يعكس بصورة كافية الأولويات التي تم إقرارها في قمة كوبنهاغن.

٣ - وينبغي لنا أن نؤكد على الأهمية التي توليها المجموعة لأعمال لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة قمة كوبنهاغن، بعد أن تم تدعيمها على النحو المناسب عندما قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تجتمع اللجنة سنويا بدلا من مرة كل سنتين، مع زيادة أعضائها من ٣٢ إلى ٤٦ عضوا، وكفالة ثمانية أيام عمل كحد أدنى وهو الحد المطلوب لإنجاز ولايتها على نحو أفضل وأكفأ. ونحن مهتمون للغاية بتوافر الموارد اللازمة لهذا الغرض.

نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]

١ - فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥-٣، نأمل في قبول توصية لجنة البرنامج والتنسيق بأن تُحذف من الفقرة (ج) من الفقرة ٥-٩ الكلمات الموضوعة بين قوسين.

٢ - أما الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٥-٤، فنفضل أن تنتهي بعبارة: "بما في ذلك زيادة التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز".

البرنامج ١٢ - منع الجريمة والعدالة الجنائية

مجموعة الـ ٧٧ والصين

[الأصل: بالانكليزية]

١ - في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١٢-٣، ينبغي أن يكون الهدف هو "مؤازرة تعزيز" وليس "تعزيز" قدرة الحكومات على إصلاح أو تعديل تشريعاتها ونظم العدالة الجنائية فيها، وعلى إقامة أو تعزيز مؤسساتها وآلياتها الخاصة بكشف مختلف أنواع الجرائم والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيا والفصل فيها. فهذا اختصاص سيادي للدول، فيما ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم وتيسر مثل هذه الجهود. ويجب إيراد إشارة إلى مبدأ موافقة الدولة على هذا التعاون.

٢ - كذلك، ففي الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١٢-٣، فإن الجملة الثالثة التي تبدأ بعبارة: "وستؤدي أعمال البرنامج إلى تحسين ..." يجب أن يكون نصها كما يلي: "وستيسر أعمال البرنامج دعم وتحسين ...". وفي الفقرة نفسها، من المهم أن تضاف عبارة "وتجارة وبيع الأطفال وأعضائهم الجسدية" باعتبار ذلك شكلا آخر من أشكال الجريمة عبر الوطنية.

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

فيما يتعلق بالبرنامج ١٢، ينوه وفدي بما نالته تدابير تنظيم الأسلحة النارية من اهتمام واجب طبقا لأهداف البرنامج الواردة في اقتراح الأمين العام، لأن وفدي يرى أن لهذا المشروع أهمية بالغة بالنسبة لأعمال الأمم المتحدة في هذا الميدان.

البرنامج ١٣ - المراقبة الدولية للمخدرات

مجموعة الـ ٧٧ والصين

[الأصل: بالانكليزية]

١ - ينبغي ذكر الدور الذي يقوم به كل من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ورؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين المخدرات.

٢ - وفي الفقرة ١٣-٢، ينبغي إيراد إشارة إلى القرارين ١٦٨/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٤٨/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اللذين يشكلان جزءا لا يتجزأ من ولاية برنامج الأمم المتحدة في مجال المراقبة الدولية للمخدرات.

٣ - ولدى التطرق في الفقرة ١٣-٣ إلى وضع قواعد ومعايير دولية لمراقبة المخدرات، ينبغي إيراد إشارة إلى "القبول العالمي".

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

١ - فيما يتعلق بالبرنامج ١٣، يولي وفدي أهمية كبرى للأهداف الواردة في الفقرة ١٣-٦ (د) و ١٣-٧ (ب) و (ج) و ١٣-٨ (أ) و (ب) و (ج). وذلك للأسباب التي سبق له شرحها في لجنة البرنامج والتنسيق. ويأمل الوفد، بشكل خاص، أن يجري تزويد الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالموارد التي تحتاجها للنهوض بمسؤولياتها في إطار الاتفاقات الدولية لمراقبة المخدرات.

٢ - ويفهم وفدي أيضا أن برنامج منع الجريمة وبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات سوف يظلان من أولويات الأمم المتحدة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ على نحو ما كانا عليه في الخطة المتوسطة الأجل السابقة.

البرنامج ١٩ - حقوق الإنسان

كوبا

[الأصل: بالاسبانية]

١ - تساند كوبا الجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل تضمين الخطة المتوسطة الأجل الجديدة الأولويات المحددة في مؤتمر فيينا وفي قرارات الجمعية العامة. كما يلزم التنويه بوجه خاص بالمبادرات المتخذة، شخصيا، من جانب المفوض السامي في تطبيق ومتابعة تنفيذ الإعلان المتعلق بالحق في التنمية. ومع إقرارنا بأن الخطة المتوسطة الأجل الحالية تشكل أساسا جيدا للمناقشة فإننا نرى ضرورة التصدي لبعض الشواغل القائمة.

٢ - ففي الفقرة ١٩-١، ينبغي تجنب ذكر المبادئ الواردة في إعلان فيينا، مبدأً مبدأً، إذا لم تكن هذه هي كل المبادئ ذات الصلة.

٣ - وفي الفقرة ١٩-٣، نرى من غير المناسب تضمين تعداد أهداف البرنامج الفقرة الفرعية (ي). ذلك أن إدراج بُعد لحقوق الإنسان في أنشطة وعمليات حفظ السلام هو قول تفلسفي ولا يصل إلى مستوى التعميم الذي يبرر ذكره ضمن الأهداف الرئيسية للبرنامج.

٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١٩-١، فإنه يتضمن أهدافا إضافية ذات أولوية ترمي إلى العمل، بالشكل المناسب، على تنفيذ الولاية المقررة المتمثلة في وضع استراتيجية جديدة يكون إعمال الحق في التنمية من بين أهدافها ذات الأولوية.

٥ - ومن الممكن إيجاد توازن جديد إذا ما أضيف برنامج فرعي رابع. وفي هذا الصدد، نذكر أن البرنامج ٣٥ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ كان يتضمن أربعة برامج فرعية. ونحن لا نرى سببا كافيا للحد من عدد البرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة.

٦ - كما ننوه إلى دور مركز حقوق الإنسان كجهة تنسيق لأنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، وفي مناهضة التمييز العنصري والعنصرية وكراهية الأجانب وسائر أشكال التعصب. وكان من الممكن تخصيص الموارد اللازمة لدعم هذه التدابير في البرنامج الفرعي - ١ هذا.

٧ - وخلاصة القول إننا نرى أن هذا البرنامج الفرعي يتضمن أولويات إضافية لتنفيذ الأهداف المقررة كولاية في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ فيما يتعلق بالحق في التنمية.

البرنامج الفرعي ١٩-٢

٨ - استغلق علينا فهم المنطق من وراء الفصل بين دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وبين دعم الإجـــراءات الخاصـــة. وما نذكره هو أنه لم يكن هناك فصل بينهما في إطار البرنامج الفرعي - ١ من البرنامج ٣٥ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

٩ - فالفقرة ٨٨ من الجزء الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا تشير إلى الجهود الحكومية الدولية الرامية إلى تجنب حالات الازدواجية التي لا مبرر لها. وفي رأينا أن من الأنسب نقل الفقرة ١٩-٩، التي تتناول الإجراءات الخاصة في إطار البرنامج الفرعي ١٩-٣، إلى البرنامج الفرعي ١٩-٢، وذلك حفاظا على المفهوم السالف الذكر والذي روعي في البرنامج ٣٥ من الخطة المتوسطة الأجل السابقة.

١٠ - ومن جهة أخرى، نود إبراز ضرورة تحقيق توازن كاف بين أنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع تخصيص الموارد اللازمة لأنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وللمساعدة التقنية المقدمة بناء على طلب الدول المهتمة، ولدعم العقد الدولي لمناهضة العنصرية والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، وللأنشطة الأخرى المبذولة في مجال تعزيز حقوق الإنسان جميعا.

مصر

[الأصل: بالانكليزية]

١ - ستستعرض الدول الأعضاء، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، تقريرا يتعلق بإعادة تشكيل هيكل مركز حقوق الإنسان. وقام المفوض السامي بإعداد تقرير يعكس مقترحاته بشأن هيكل جديد.

٢ - وينبغي أن يعكس الهيكل الجديد أولويات وولايات الأمم المتحدة على النحو الذي وضعته وأقرته الهيئات التشريعية للمنظمة. ولا ينبغي للهيكل الجديد أن يعكس أولويات جديدة لم يجر إقرارها أو مناقشتها في الهيئات الحكومية الدولية الملائمة.

٣ - ويشدد الهيكل الجديد بشكل خاص على عمليات الرصد الميدانية. ولا توجد ولاية تشريعية للدخول في مثل هذه الأنشطة. ويصدر التكليف بأنشطة الرصد عن الهيئات التشريعية، أي لجنة حقوق الإنسان، التي تقرر، على أساس كل حالة على حدة، تعيين المقررين الخاصين.

٤ - ويجب أن يُنشأ فرع في الهيكل الجديد يركز الاهتمام على الحق في التنمية على النحو المطلوب من الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي اعتمد بناء على توصية من اللجنة الخامسة (الباب ٢١، الفقرات ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩). ولا ينبغي للهيكل الجديد أن يتجاهل قرار الجمعية العامة هذا.

٥ - ولا ينبغي للهيكل الجديد أن يحذف برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية بإذابته في فرع أكبر تتمثل وظيفته الرئيسية في الرصد. فلا يمكن تفسير دمج المساعدة التقنية في الرصد إلا بأنه اتجاه إلى فرض شروط لتوفير المساعدة التقنية، مما يعني أن بعض الدول الأعضاء لن تحصل على مساعدة تقنية إلا إذا وافقت على وضع مراقبين للأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في بلدانها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الغرض من إذابة المساعدة التقنية في فرع يركز الاهتمام على الرصد يعني أن الموارد الهامة من الأموال والموظفين التي تخصصها الهيئات التشريعية لأنشطة المساعدة التقنية سيُساء استخدامها في أنشطة الرصد التي لا يوجد تكليف بها. ودمج المساعدة التقنية في الرصد لن يخدم سوى هدف زيادة تحويل تركيز اهتمام برنامج حقوق الإنسان إلى رصد الحقوق المدنية والسياسية باستخدام جميع موارد مركز حقوق الإنسان لتحقيق هذا الغرض. وهذه الإذابة للمساعدة التقنية في الرصد، ومن ثم محاولة إلغاء برنامج المساعدة التقنية، تعتبر عدم امتثال مباشرا لأولوية من أهم الأولويات التي وضعها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (إعلان وبرنامج عمل فيينا، الجزء الثاني، الفقرات ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٠).

٦ - وقد قرر المفوض السامي أن يبدأ تنفيذ الهيكل الجديد على الرغم من رفض الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها الـ ٣٠ المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، لكل من مضمون وهيكل

الخطة المتوسطة الأجل التي قدمها المفوض السامي إلى اللجنة. والخطة المتوسطة الأجل لمركز حقوق الإنسان هي الخطة الوحيدة التي لم تقرها لجنة البرنامج والتنسيق. وهي تحتاج الآن إلى أن تناقشها وتنظر فيها الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد طلبت لجنة البرنامج والتنسيق من المفوض السامي أن ينشئ برنامجا فرعيا جديدا وفرعا مقابلا بشأن الحق في التنمية، كما طلبت فصل أنشطة المساعدة التقنية عن أنشطة الإجراءات الخاصة، بحيث توضع في وحدات إدارية منفصلة.

٧ - وللأسباب المذكورة أعلاه، يجب أن يكون الهيكل لصالح البلدان النامية. وتحتاج البلدان النامية إلى النظر في كل من الخطة المتوسطة الأجل والهيكل الجديد لمركز حقوق الإنسان أثناء المناقشات القادمة في الجمعية العامة. ولا يمكن إقرار الهيكل الجديد دون إجراء تغييرات موضوعية وعقد المشاورات اللازمة في نطاق الهيئات الحكومية الدولية المناسبة.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالانكليزية]

١ - يود الاتحاد الأوروبي أن يعقب بإيجاز على البرنامج ١٩ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وتمشيا مع رأينا الذي مؤداه أن النظر في الخطة المتوسطة الأجل هو مسألة تدخل أساسا ضمن اختصاص اللجنة الخامسة، فسوف نقصر كلامنا في هذه المرحلة على ملاحظات عامة، وسنبلغ تعليقاتنا بتفصيل أكبر، وكذلك آراءنا بشأن البرامج الأخرى، إلى اللجنة الخامسة.

٢ - ووفقا للمادة ٤-٢ الخاصة بتخطيط البرامج، "تكون الخطة المتوسطة الأجل ترجمة ولايات تشريعية إلى برامج. وتُستمد أهدافها واستراتجياتها من توجهات السياسة العامة والأهداف التي تحددها الأجهزة الحكومية الدولية". وبعبارة أخرى، فإن الهدف من الخطة هو ضمان أن تكون الأنشطة المقترحة لمنظومة الأمم المتحدة متفقة مع القرارات والأولويات التي حددتها الدول الأعضاء بالفعل. ولا ينبغي أن تكون ذريعة لإعادة النظر في هذه القرارات.

٣ - وفي حالة برنامج حقوق الإنسان، فإن ولايته مستمدة من المواد ١ و ١٣ و ٥٥ من الميثاق وإعلان وبرنامج عمل فيينا، والقرار ١٤١/٤٨، الذي يحدد ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان، والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والقرارات المتخذة من قبل الجمعية العامة وغيرها من هيئات تقرير السياسة.

٤ - وقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا على أن جميع حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. وأضاف الإعلان وبرنامج العمل أنه "يتعين على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل، وبطريقة منصفة مترابطة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز". ويحدد هذا المبدأ إطار عمل الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، ويجب أن ينعكس تماما في الخطة المتوسطة

الأجل. ويرفض الاتحاد الأوروبي أي اقتراح بأنه يمكن للمرء أن يضع تسلسلا لأهمية حقوق الإنسان، أو أنه يمكن إعطاء أي حق منفرد من حقوق الإنسان أهمية طاغية.

٥ - ويتضمن إعلان وبرنامج عمل فيينا أيضا التزاما قويا من المجتمع الدولي بتعزيز آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتعكس حالة حقوق الإنسان، بصورة كاملة، بوصفها نشاطا ذا أولوية للمنظمة. وقد كُلف المفوض السامي لحقوق الإنسان بمسؤولية تنفيذ هذا الالتزام، بموجب أحكام القرار ١٤١/٤٨. وفي القرار نفسه، قررت الجمعية العامة أن يكون المفوض السامي هو المسؤول "الذي يتحمل، في ظل توجيه وسلطة الأمين العام، المسؤولية الرئيسية عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان".

٦ - واضطلع المفوض السامي بعد تعيينه باستعراض قيِّم وضروري لأعمال مركز حقوق الإنسان. وقد تطلب ذلك إجراء مشاورات مستفيضة وواسعة النطاق وانطوى على تقييم خارجي من جانب شركة استشارية. ونتيجة ذلك هي إعادة تشكيل هيكل المركز وعمله، مما سيوفر قدرا أكبر من التماسك والفعالية وسيعزز قدرته على الاضطلاع بجميع جوانب ولايته. وأهم ابتكار هو تقسيم المركز إلى ثلاثة فروع. سيتولى أحد هذه الفروع، ضمن مسؤولياته الأساسية، تعزيز وحماية الحق في التنمية. وسيوفر الفرع الثاني خدمات الدعم. أما الفرع الثالث فسيكون مسؤولا عن البرامج والأنشطة.

٧ - ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه لأن إعادة التشكيل تدخل بالكامل في نطاق اختصاص المفوض السامي وأحكام القرار ٢١٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٨ - والخطة المتوسطة الأجل المقترحة للبرنامج ١٩ مطابقة تماما للهيكل المنقح للمركز.

٩ - ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه لأن ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان، وقرارات الجمعية العامة وغيرها من هيئات تقرير السياسة قد انعكست بالكامل وبدقة في البرنامج ١٩ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. ونحن نرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعتمده دون تغيير.

نيكاراغوا

[الأصل: بالأسبانية]

ترى نيكاراغوا أن الجهود التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تستحق المساندة في اللجنة الثالثة. ذلك أن نيكاراغوا ترى أن أهداف برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يجب أن تتمثل، مثلما هو محدد في البرنامج ١٩ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، في تشجيع التمتع بجميع حقوق الإنسان، على أساس أن هذه الحقوق مترابطة ومتعاضدة ويجب معاملتها معاملة شاملة وبأسلوب عادل

ومنصف، على قدم المساواة وبصورة جامعة وموضوعية وغير انتقائية. وأملنا أن تقر اللجنة الخامسة الميزانية والموارد اللازمة لهذا البرنامج.

البرازيل

[الأصل: بالانكليزية]

١ - ترى أن البرنامج ١٩ هو مثال للدور الرئيسي الذي طُلب من المفوض السامي لحقوق الإنسان تأديته في تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. وهو يعكس أيضا نهجا يقوم على أساس إعلان وبرنامج عمل فيينا ويركز على طابع الترابط والتعاضد في جميع حقوق الإنسان.

٢ - وقد شاركت البرازيل مشاركة نشطة وبنّاءة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وأثنت على إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. على أننا طالما أشرنا إلى أن حجم وتعقّد أنشطة المفوض السامي لن يسمحا له بالاضطلاع بهذه الأنشطة بصورة مُرضية دون الحصول على دعم كاف.

٣ - ونحن نعي الصعوبات والعقبات التي يصادفها المفوض السامي، مثل التخفيضات في الميزانية وفي عدد الموظفين بالنسبة لأنشطة حقوق الإنسان وتمثل هذه الصعوبات سببا إضافيا للثناء على جهوده. ففي وقت تشح فيه الموارد، تعكس مقترحاته نهجا جديدا لتنظيم العمل لا بد وأن يتيح الاضطلاع على نحو أفضل بالولايات المسندة إلى المفوض السامي ومركز حقوق الإنسان.

٤ - ونحن نؤيد ما يجري حاليا من إعادة تشكيل لهيكل مركز حقوق الإنسان، وفقا لما اقترحه المفوض السامي. وكلنا ثقة من أن هذه العملية ستعزز كفاءة المركز وفعاليته. والهدف من الفروع الثلاثة الجديدة هو تمكين المركز من الاستجابة للتحديات المتزايدة، مثل تعزيز وحماية الحق في التنمية. إلا أن النقطة المثيرة للاهتمام والتي طرحتها كولومبيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والمتعلقة بمسألة المخصصات المالية داخل الفروع، فهي تستحق المزيد من البحث.

٥ - وأملنا أن تجتذب جهود المفوض السامي دعما ماليا إضافيا، بما في ذلك دعم المؤسسات المالية الدولية، للجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على تعزيز قدرة المركز على توفير المساعدة، عندما تطلبها البلدان المعنية، للمشاريع الوطنية الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان والحفاظ على سيادة القانون.

٦ - ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها المفوض السامي كمنسق للاهتمام بحقوق الإنسان على نطاق المنظومة، وهي جهود تنطوي بالضرورة على البعد الإنمائي. ونكرر الإعراب عن استعدادنا لمواصلة التعاون

معه على أمل أن يؤدي توافق الآراء العالمي، الذي تم التوصل إليه في فيينا، في المستقبل القريب إلى تمتع الجميع تمتعا فعليا بحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.

الأرجنتيـــن

[الأصل: بالاسبانية]

١ - نود أن نؤكد دعمنا التام لهيئات وأجهزة حقوق الإنسان، ولا سيما للمهمة الأساسية التي يقوم بها المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد خوسيه أيالا لاسو، في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي عملية إعادة تشكيل هيكل مركز حقوق الإنسان، وهي مهمة يجري تنفيذها بنجاح. وهذا الموضوع يحتاج إلى دعمنا الكامل وإلى موارد إضافية من أجل إحراز تقدم في تنفيذ هذه المهمة البالغة الأهمية.

٢ - كما نود أن ننوه إلى أن حكومة الأرجنتين تقدر، أيما تقدير، العمل الذي يقوم به مكتب المفوض السامي في المسائل المتعلقة بالحق في التنمية.

حركة بلدان عدم الانحياز

[الأصل: بالإسبانية]

١ - ما برحت حركة بلدان عدم الانحياز تشارك بهمة في شتى المداولات الرامية إلى تضمين الخطة المتوسطة الأجل الحالية برنامجا فرعيا مخصصا لموضوع الحق في التنمية.

٢ - فالفقرة ٦ من القرار ١٨٤/٥٠ والفقرة ٣٨ من القرار ٢١٤/٥٠ - الصادرين عن الجمعية العامة ضمن قرارات أخرى تقرر ولايات - هما نتاج الالتزام القوي للدول الأعضاء التي طلبت صياغة متابعة برنامجية مناسبة للأنشطة التي يضطلع بها في هذا المجال الفرع الجديد لمركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة، ولا سيما من أجل متابعة إعمال الحق في التنمية.

٣ - ومما أثلج صدرنا، ونحن نطلع على البرنامج، أن نجد أن موضوع الحق في التنمية قد أدرج فعلا تحت البرنامج الفرعي ١٩-١، وإن جاء ذلك مع أنشطة أخرى، مثل "البحث والتحليل".

٤ - وكنا نفضل لو كان هناك برنامج فرعي مستقل مخصص، على سبيل الحصر، لموضوع الحق في التنمية. وإذا تعين علينا أن ننظر في أمر إدماجه مع أنشطة أخرى، لكان من الضروري، ضرورة مطلقة، أن نعلم مقدما النسبة المئوية للموارد المرصودة للأنشطة البرنامجية المخصصة لموضوع الحق في التنمية، أي

المقدار المخصص من هيكل البرنامج الفرعي ١٩-١ لكل من موضوع الحق في التنمية وموضوع البحث والتحليل.

٥ - أما بالنسبة للفقرات الاستهلالية، فإننا نرى ضرورة الإعراب عن موقف حركة بلدان عدم الانحياز من مضمون الفقرتين الفرعيتين (ب) و (ي) من الفقرة ١٩-٣.

٦ - ويجب أن تعاد صياغة الفقرة الفرعية (ب) بشكل أدق، لأن النص الحالي لا يشير بالتحديد إلى وجود مجموعة من الأجهزة المعنية، داخل هيكل المنظمة، بمسألة "اتباع نهج شامل ومتكامل في تعزيز حقوق الإنسان" تنفرد بالاختصاص في هذا المجال. فهذه الأجهزة يجب أن تُذكر بالتحديد في تلك الفقرة الفرعية.

٧ - وفي معرض تناول بُعد حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام - المشار إليه في الفقرة الفرعية (ي) - ورد تعميم غير مقبول. فمع إقرارنا بضرورة التنسيق في عمليات حفظ السلام وفي عمليات المساعدة الإنسانية، يتعين تكرار التأكيد على وجوب التمييز، بشكل واضح، فيما بينها. إذ لا يمكن، بحال من الأحوال، تنفيذ عمليات حفظ السلام على أساس مخالف للتفسير المحدد للأفعال التي تشكل، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

المكسيك

[الأصل: بالاسبانية]

يود الوفد المكسيكي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييده التام للعمل الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ونود، بصفة خاصة، أن نعرب عن تأييدنا لعملية إعادة تشكيل هيكل مركز حقوق الإنسان، التي يقوم بها السيد أيالا لاسو بهدف زيادة كفاءة أعمال ذلك المكتب. كما نود أن نؤكد أهمية أن تخصص لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ولمركز حقوق الإنسان الموارد اللازمة للتنفيذ التام لشتى الأنشطة المسندة إليهما، كل وفقا لولاياته.

شيلي

[الأصل: بالاسبانية]

يؤيد بلدي تأييدا تاما مبدأ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على أن تشكل هذه الحقوق أساس كل نظام ديمقراطي. ومن دواعي سرورنا البالغ أن نشهد عملية إعادة التشكيل التي يقوم بها المفوض السامي

لحقوق الإنسان تنفيذا لولايته. لذلك، نرى ضرورة موافقة الجمعية العامة على هذه العملية، دون أي تعديلات. وبذلك نكون قد أعربنا عن مساندتنا لجهود المفوض السامي، وهي مهمة تؤيدها فيها شيلي.

فنزويلا

[الأصل: بالاسبانية]

١ - فيما يتعلق بالبرنامج ١٩، يود وفد فنزويلا أن يعرب عن تأييده لعملية إعادة التشكيل، التي شرع المفوض السامي لحقوق الإنسان في تنفيذها، آخذا في اعتباره أزمة ميزانية المنظمة، ونتائج المرحلة الأولى من هذه العملية، وكذلك الاحتياجات التي حددتها الجمعية العامة. ونحن متفقون مع المفوض السامي فيما ارتآه من إنشاء الفروع الثلاثة للمركز. ومن دواعي سرورنا البالغ إدراج موضوع الحق في التنمية تحت الباب الفرعي ١٩-١، الأمر الذي حال دون حدوث ازدواجية لا لزوم لها وبدأت به عملية تبسيط وترشيد لازمة لتنسيق الأعمال وزيادة كفاءتها.

٢ - كما نرى أن من الأهمية الحيوية بمكان توثيق التعاون الذي يجب أن يقوم بين مركز حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي. ومن المأمول أن يتمكن المركز، بهيكله الإداري الجديد، من توخي الفعالية والكفاءة في تنفيذ المهام المنبثقة عن إعلان وبرنامج عمل فيينا وعن ولاية المفوض السامي، وأن يقدم الدعم اللازم لبرنامج حقوق الإنسان.

٣ - ويسرنا كذلك أن نعلم - كما ذكر المفوض السامي في الكلمة التي ألقاها يوم ٢٠ حزيران/يونيه أمام لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها السادسة والثلاثين - أن هذا الهيكل الجديد لن تترتب عليه، بالضرورة، آثار مالية إضافية، وهو ما تقتضيه تماما القيود المالية الحالية.

٤ - ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة كي يضم صوته إلى صوت حركة بلدان عدم الانحياز فيما أعربت عنه في اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق حول مضمون الفقرتين الفرعيتين (ب) و (ي) من الفقرة ١٩-٣. ذلك أننا نرى وجوب تحديد الهيئات التي يمكن أن تسهم في اتباع نهج شامل ومتكامل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما نؤكد من جديد على ضرورة وجود تمييز واضح بين عمليات حفظ السلام وأنشطة المساعدة الإنسانية.

٥ - وختاما، فإننا نرى ضرورة منح أولوية عليا للهيكل الإداري الجديد الذي اقترحه المفوض السامي، والذي يجب أن ينظر إليه على أنه عملية إصلاح تستهدف زيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.

إكـــوادور

[الأصل: بالأسبانية]

اسمحوا لي أن أتطرق إلى البرنامج ١٩ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، وأن أبيّن الأسباب التي حدت بوفد بلدي إلى الاقتناع بأن عملية إعادة التشكيل، التي يقوم بها المفوض السامي لحقوق الإنسان، تمثل جهدا ينبغي مساندته:

(أ) الإقرار بما للحق في التنمية من أهمية وأولوية، باعتباره من حقوق الإنسان الأساسية، في إطار المبدأ العام القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتماسكة؛

(ب) المتابعة الفعالة لتنفيذ كل من إعلان وبرنامج عمل فيينا، والإعلان المتعلق بالحق في التنمية، والالتزام الذي تعهد به رؤساء دولنا وحكوماتنا في الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وكذلك لتنفيذ شتى القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة؛

(ج) التكيف مع المقتضيات الناشئة عن الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة، الأمر الذي تأكد عندما أعلن المفوض السامي أنه قد تحققت وفورات إضافية ستساعد على تخفيض الميزانية المخصصة لحقوق الإنسان؛

(د) الترابط القائم، كما ينبغي، بين الأهداف الـ ١٤ المحددة في البرنامج ١٩ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ وبين الهيكل الجديد لمركز حقوق الإنسان، وذلك فضلا عما تمثله، في حد ذاتها، من تحد حقيقي أمام المفوض السامي.

كندا واستراليا ونيوزيلندا (مجموعة كانز)

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - تؤيد مجموعة كانز إقرار الخطة المتوسطة الأجل المقترحة لحقوق الإنسان للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١، حسبما أوجزته الوثيقة A/51/6 (Prog. 19). ونحن نؤيد جهود المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل زيادة كفاءة وفعالية مركز حقوق الإنسان. وقد أنجزت بالفعل أعمال ضرورية وجيدة كثيرة، ونحن نحث على إتمام هذه العملية.

٢ - وتعتقد مجموعة بلدان كانز أن من الجوهري توفير الموارد البشرية والمالية الكافية للمفوض السامي والمركز ليتسنى لهما الوفاء بالأعمال الهامة الموكلة إليها.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالأسبانية]

١ - يؤيد وفد الجمهورية الدومينيكية البيان الذي أدلت به مندوبة كوستاريكا، باسم البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويود أن يتطرق إلى البرنامج ١٩ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، الوارد في الوثيقة A/51/6 (Prog.19).

٢ - وقد أنشأت الجمعية العامة منصب المفوض السامي. وأسندت إلى السيد أيالا لاسو مسؤولية ترشيد ومواءمة وتعزيز وتبسيط آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغرض زيادة كفاءتها وفعاليتها، كما أسندت إليه الإشراف على مركز حقوق الإنسان. وبعد استعراض الممارسات البرنامجية والإدارية التي تضطلع بها أمانة المركز، وضعت خطة لإعادة تشكيل هيكله بمشاركة كاملة من جانب المفوض السامي، ووكيل الأمين العام لحقوق الإنسان، وموظفي المركز، وبتنسيق من جانب الإدارة المركزية. وكما يلاحظ من الخطة، لم تكن إعادة التشكيل غاية في حد ذاتها، بقدر ما كانت استهلالا لعملية إصلاح لمركز حقوق الإنسان ترمي إلى زيادة مرونة وفعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كوستاريكا

[الأصل: بالأسبانية]

١ - يولي وفد بلدي أهمية حيوية للبرنامج ١٩ - ١ نظرا لأن الغرض من برامج الأمم المتحدة هو تعزيز التمتع العالمي بجميع حقوق الإنسان وتحقيق التزام المجتمع الدولي بذلك بصورة عملية، على النحو المبين في المواد ١ و ١٣ و ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة وفي إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ١٢١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبالنسبة لوفد بلدي، فإن هذا يمثل تتويجا للآمال التي أعرب عنها منذ عام ١٩٦٤، في إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ولذا نعرب عن ارتياحنا بصورة خاصة لاعتماد القرار ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، دون تصويت، والذي بموجبه منحت الولاية وأنشئ منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بعد انتظار دام ٢٩ عاما. والبرنامج الذي قام على المبادئ الواردة في إعلان فيينا ينص على أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان عناصر مترابطة ومتعاضدة، وأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة، ومتماسكة، ويجب معاملتها معاملة شاملة، وبأسلوب عادل ومنصف على قدم المساواة وبنفس التركيز وبصورة جامعة وموضوعية وغير انتقائية. ومما

يبعث على ارتياحنا أن نرى بين مسؤوليات البرنامج، الذي يخضع لمسؤولية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تحقيق أهداف توفير ما يهتدى به بصورة مناسبة في مسائل حقوق الإنسان، وتأكيد أهميتها في البرامج الدولية والوطنية، وتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وتشجيع العمل التنسيقي على صعيد منظومة الأمم المتحدة، وفي نهاية المطاف، معالجة مجموعة من المسائل المهمة، حسبما أوردته الفقرة ١٩ - ٢ من الوثيقة A/51/6 (Prog.19). بيد أننا نريد تأكيد العبارة الواردة في تلك الفقرة، والتي تنص على التركيز على إجراءات الوقاية، والتشجيع على إنشاء هياكل أساسية وطنية لحقوق الإنسان والاضطلاع بأنشطة وعمليات ميدانية في هذا المجال، وتوفير الخدمات التعليمية والإعلامية والاستشارية والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان. ونعرب عن ارتياحنا أيضا إزاء التشديد على هذا، وليس على الناحية الوقائية فحسب لأن ذلك عامل مهم جدا يقتضيه تقديم المساعدة إلى الآخرين جميعا لكي تتمخض الانجازات المحققة في إطار هذه المسألة المهمة عن نتائج إيجابية.

٢ - وتطرح الفقرة ١٩-٣ توقعات بالنسبة لنهاية الفترة المشمولة بهذه الخطة، وتشير بالذكر إلى ما يُنتظر إنجازه. ويثني وفد بلدي على الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ن) من الفقرة ١٩ - ٣ من هذا البرنامج، ونعتبرها وثيقة الصلة بالموضوع وضرورية جدا. بيد أننا نود أن نشدد على الفقرة الفرعية (ط) المتصلة ببرامج المساعدة المقدمة إلى الدول، والفقرة الفرعية (ي) المتصلة بإدراج بُعد حقوق الإنسان، حسبما يكون ملائما، في العمليات الإنسانية لحفظ السلام، والفقرة الفرعية (ك) المتصلة بالدمج الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفلة، في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، وفي جهازها المعني بحقوق الإنسان على وجه الخصوص، والفقرة الفرعية (م) المتصلة بإنشاء برامج فعالة للتثقيف والإعلام وتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية والمنظمات الشعبية والمجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المضطلع بها على جميع الصعد.

٣ - وقد لاحظنا بارتياح كبير ما يتصف به المفوض السامي، السيد خوسيه أيالا لاسو، من كفاءة وتفان في أدائه لولايته، مما أكسبه ثقة الجمعية العامة كما ظهر في التصريحات الإيجابية التي أدلى بها لكثير من الوفود من مختلف المجموعات والمناطق في العالم حيال اعتماد القرار الذي أنشئ بموجبه ذلك المنصب. والآن نرى الطريقة التي يترجم بها الولاية المنوطة به ووضعها موضع التنفيذ، بالرغم من الصعوبات التي تتمثل في الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مهام منصبه المتعددة والدقيقة. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره المستمر لهذه الجهود الدؤوبة، كما يعرب عن الأمل في التوصل إلى صيغة لتقديم الدعم اللازم لأداء واجباته المتعددة.

٤ - ولن أستطرد أكثر من ذلك، مراعاة للوقت المحدد لكلمتي، ولكن أود أن أضيف تأييدي للبرنامج الفرعي ١٩ - ١، الحق في التنمية، والبحث والتحليل، وكذلك للفقرات ١٩ - ٤ و ١٩ - ٥ و ١٩ - ٦ بكل ما ورد فيها.

٥ - ونؤيد كذلك البرنامج الفرعي ١٩ - ٢، دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها، وكذلك مضمون الفقرة ١٩ - ٧، فضلا عن البرنامج الفرعي ١٩ - ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني ودعم إجراءات تقصي الحقائق والأنشطة الميدانية في مجال حقوق الإنسان، المشمول بالفقرات ١٩ - ٨ و ١٩ - ٩ و ١٩ - ١٠ التي تتمم هذا البرنامج القيّم الذي لا غنى عنه كي يصبح احترام حقوق الإنسان والتمتع بها وإعمالها على الصعيد العالمي حقيقة واقعية وجميلة على أعتاب حقبة الألف عام الجديدة.

الهند

[الأصل: بالانكليزية]

١ - في اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق المعقودة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أعرب وفدنا عن آرائه بشأن بعض جوانب الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ التي لم تكن واضحة بالنسبة لنا. وكانت هذه الجوانب تتصل، في جملة أمور، باحتمال ألا يحظى الحق في التنمية بالاهتمام الذي أولاه إياه القرار ٢١٤/٥٠ في إطار مختلف مسؤوليات الوحدة المكلفة بمسائل "الحق في التنمية، والبحث والتحليل" في الهيكل الجديد لمركز حقوق الإنسان؛ وبفعالية النهج الوظيفي الشامل بالمقارنة بالنهج المواضيعي المتبع في عملية إعادة التشكيل؛ وبمسائل محددة أخرى تتصل بالبرنامج، مثل الفقرة الفرعية (ي) من الفقرة ١٩ - ٣، التي تتناول حقوق الإنسان وحفظ السلام. ولست بحاجة إلى التوقف طويلا عند هذه الأمور، إذ تم الإعراب عنها في البيان الذي أدلت به كولومبيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحيـــاز. وما زالت هذه الملاحظات صحيحة، وإن كان من الممكن التغلب على ما تمثله من صعوبات إذا ما ظللنا على الوفاء للولايات ذات الصلة.

٢ - فإثارة هذه المسائل لا تعني اننا نشكك في صدق المفوض السامي أو في التزامه بقضية التنمية بوصف ذلك أساسا هاما للتمتع بحقوق الإنسان. بل اننا، على العكس، نود أن نؤكد له دعمنا. ونود أن نتأكد من أن البعد الإنمائي لحقوق الإنسان ما زال موضع اهتمام أكيد. ونود أن نرى كيف سيستفاد من هذه النهج لدى تنفيذ برنامج حقوق الإنسان ككل بصورة شاملة للقطاعات. وقد أخذنا في الاعتبار تأكيدات المفوض السامي المتكررة بأن إعمال الحق في التنمية أمر أساسي للجهود التي يبذلها في إعادة التشكيل. وننوه هنا، بوجه خاص، بالخطوات التي اتخذها للشروع في حوار مع المؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن إعمال الحق في التنمية. ونأمل أن يتم مواصلة ذلك وترسيخه. ونعتقد أنه بتهيئة بيئة دولية تكون أكثر ملاءمة للتنمية، سيسهم المركز فعلا في تعزيز حقوق الإنسان ككل عن طريق إيجاد ظروف أفضل لتعزيز التقدم الاجتماعي، ورفع مستويات المعيشة والتمتع بحرية أكبر. كما نطلب تعزيز برنامج المساعدة التقنية، الذي نعتبره من المقومات الرئيسية لبرنامج حقوق الإنسان، وإيلاءه الاهتمام الواجب. وهذا أيضا يتصل بالبعد الإنمائي الذي ركزنا عليه.

٣ - وفي ضوء هذه التأكيدات، فإن من العدل إتاحة الفرصة للمفوض السامي لترجمة التزامه بالحق في التنمية إلى خطوات عملية، والحكم عليه - كما طلب - على أساس نتائج جهوده. فالغموض الذي يكتنف المسائل المالية يقوض كفاءة الأمانة العامة ككل. ويتعين أن يكون المركز أساس مالي أكثر مضمونية في الميزانية العادية بحيث لا يكون مستقلا في تنفيذ البرنامج فحسب، بل بحيث ينظر إليه كذلك على أنه لا يخضع لأي تأثير أو إدارة جزئية أو لأي ضغط مالي من أي جهة كانت. وينبغي أن نعطي المفوض السامي هذه الفرصة وسوف نترقب باهتمام ما ستسفر عنه جهوده من نتائج.

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]

من الواضح أنه تعذر للأسف على لجنة البرنامج والتنسيق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطة المتوسطة الأجل فيما يتعلق ببرنامج حقوق الإنسان، والولايات المتحدة تؤيد تماما البرنامج المقترح على النحو المبين في الوثيقة A/51/6 (Prog.19). فأنشطة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هي حاليا، وستظل، من الأولويات العليا بالنسبة للولايات المتحدة. كما أننا نؤيد عملية إعادة تشكيل هيكل المركز التي يضطلع بها المفوض السامي. فهذه العملية تتماشى مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الصدد، ولا سيما القرار ٢١٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي اتخذته الجمعية العامة بناء على توصية من اللجنة الخامسة. وسوف نتخذ هذا الموقف في المناقشة التي ستجرى في اللجنة الخامسة بشأن مركز حقوق الإنسان.

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

مع أن وفدي يأسف لأنه تعذر على لجنة البرنامج والتنسيق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البرنامج ١٩ (حقوق الإنسان)، فإنه يؤيد البرامج الفرعية الواردة في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وفي هذا الصدد، وبالرغم مما أعربت عنه بعض الوفود من شواغل ازاء عملية إعادة تشكيل هيكل المركز - قد يكون بعضها مشروعا - فإن وفدي يؤيد الجهود التي يبذلها حاليا المفوض السامي في إعادة تشكيل هيكل المركز، على أمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة تحسين إدارته، وبالتالي، فعالية أعماله.

بنما

[الأصل: بالاسبانية]

١ - فيما يتعلق بالبرنامج ١٩ (حقوق الإنسان)، يعيد وفد بلدي تأكيد تأييده للمفوض السامي لحقوق الإنسان الذي يخضع هذا البرنامج لمسؤوليته. فمنذ تعيين السيد أيالا لاسو وهو يؤدي مهاما لها طابع الإنجاز، وأخرى تبشر بالأمل. وفي إطار الأمل الموعود يجدد وفد بلدي الإعراب عن عزمه على التعاون، ويقر بأن الفرص المحددة في هذا البرنامج تتوقف على تعاون الدول الأعضاء.

٢ - وتقتضي كافة الأعمال المتصلة بحقوق الإنسان إعمالا حقيقيا لحقوق الإنسان، ووضع مبادئ خلقية أصيلة تحمي هذه الحقوق. كما يجب أن يقترن ذلك بالموضوعية والصرامة لضمان استقلال حقوق الإنسان عن أي مذهب فكري وعن أي تفسير شخصي للواقع.

٣ - وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، ستشمل مهام السنوات المقبلة تنقيح وتعزيز الأعمال المتصلة بحقوق الإنسان، مع إدراك ما لها من أهمية في ذات الوقت، إلى جانب توفير الدعم السياسي والمالي من جانب الحكومات والمجتمع المدني. وتمتد جذور المبادئ التي وضعت في إطار الأمم المتحدة إلى الرأي العام للشعوب. وينص ميثاق الأمم المتحدة على هذا بوضوح: "نحن شعوب الأمم المتحدة".

٤ - ويقدم البرنامج المقترح في مجال حقوق الإنسان ابتكارات تهدف، في رأينا، إلى زيادة تأكيد وجود الأمم المتحدة بحكم خصوصية دورها، وهذا عمل ينطوي على الارتقاء بالفئات الجديدة من حقوق الإنسان، والتشجيع، بصورة منظمة، على التثقيف والتوعية بحقوق الإنسان. كما أن التوقعات المتصلة باحتمال حدوث انتهاكات جسيمة والرد عليها إنما تنطوي على قوة ابتكارية.

٥ - ويرى وفد بلدي ضرورة أن تتصل البرمجة المتوخاة بتعزيز وترشيد الهياكل القائمة في الأمم المتحدة. فبهذا وحده يمكن ضمان كفاية عمل الأمم المتحدة حيال المشاكل الأخلاقية الناجمة عن تزايد تعقيد الحياة في المجتمع وعن تقدم العلم والتكنولوجيا. وبعبارة أخرى، يؤيد وفد بلدي تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

غانا

[الأصل: بالانكليزية]

١ - فيما يتعلق بالبرنامج ١٩ (حقوق الإنسان) أود أن أكرر الاعراب عن تأييدنا للمبادئ الواردة في إعلان فيينا، التي تقضي بأن حقوق الإنسان مترابطة متعاضدة وغير قابلة للتجزئة ومتماسكة، ويجب، بالتالي، معاملتها على قدم المساواة وبصورة موضوعية وغير انتقائية.

٢ - وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي، كل التأييد، أعمال المفوض السامي لحقوق الإنسان وما يضطلع به من إعادة تشكيل هيكل المركز بغية إيلاء الاعتبار التام لجميع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وتجري منذ فترة من الوقت محاولة مستمرة للتركيز على طائفة واحدة من حقوق الإنسان على حساب طائفة أخرى. ويمكن النظر إلى الاهتمام الجديد المولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة الحق في التنمية، على أنه جهد قيم يرمي إلى تحقيق توازن بين الشواغل ذات الصلة بحقوق الإنسان، تمشيا مع إعلان فيينا. لذا، فنحن نؤيد البرنامج الفرعي ١٩-١، ونتفق مع حركة بلدان عدم الانحياز على ضرورة أن يشكل هذا البرنامج الفرعي فئة فرعية مستقلة تركز على قضية التنمية دون سواها.

جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]

فيما يتعلق بالخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (البرنامج ١٩ - حقوق الإنسان)، فإن وفدي قد طرح وجهة نظره بالكامل في الجلسة التي عقدتها لجنة البرنامج والتنسيق في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وبالتالي فإنني لن أردد تلك الآراء التي شاركني في معظمها عدد كبير من الوفود.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالانكليزية]

١ - يود وفدي أن يشير بإيجاز النقاط التالية بشأن البرنامج ١٩:

٢ - أسندت الجمعية العامة إلى المفوض السامي ولاية، وهي ولاية يضطلع بها بحذر في خضم الظروف الصعبة التي يصادفها لدى اضطلاعه بمساعيه الحميدة. ومقترحاته هي نتاج سنتين من الدراسات

والمناقشات داخل المركز. وهذه المقترحات تعكس، من نواح عدة، المناقشة المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة ككل. ولذلك، فلا عجب أن تكون هذه المقترحات موضع خلاف.

٣ - ولدينا اقتناع صادق بأنه ثمة حاجة إلى إعادة تشكيل هيكل المركز. إذ أنه كان عاجزا عن الوفاء بالتزاماته، سواء تجاه الدول، أو الهيئات المنشأة بمعاهدات، أو تجاه المقرر الخاص. فالتغييرات المقترحة ستسمح للمفوض السامي بأن يواجه الأزمات مواجهة أسرع وفي الصميم.

٤ - وخلاصة القول إنه ينبغي النظر إلى المقترحات على أنها محاولة حسنة النية من جانب المفوض السامي لمواجهة الواقع الراهن على نحو أفضل. وقد تكلم العديد من المسؤولين عن إصلاح الأمم المتحدة. إلا أن المفوض السامي هو من كبار المسؤولين القلائل الذين اتخذوا اجراءات جذرية. والجدير بالاشارة أيضا أن المركز، ما زال يفتقر إلى الموارد المالية والبشرية الكافية. وليس أمامنا إلا أن نصلح من هذا الوضع أو أن نتركه على حاله إلى ما لا نهاية.

٥ - ولما كانت مقترحات المفوض السامي لم تقد من حجر، فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على منح المفوض السامي أكبر قدر ممكن من الدعم غير المشروط. وإذا فشلت مقترحاته هذه - وهو أمر بعيد الاحتمال - فينبغي ألا يكون مرد ذلك عدم التعاون من جانب الدول الأعضاء.

٦ - وفي الختام، فإن مناقشة الخلاف المحتدم حول العناصر الموضوعية للهيكل الجديد يتعين أن تجري في الوقت المخصص لمناقشة حقوق الإنسان.

اندونيسيا

[الأصل: بالانكليزية]

فيما يتعلق بالبرنامج ١٩، فإن وفدي قد أعرب بوضوح عن موقفه خلال دورة لجنة البرنامج والتنسيق المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد أعربت أيضا عدة وفود من البلدان النامية عن آرائها، ولا سيما بشأن مسألة الحق في التنمية. ولدي اقتناع أكيد بأن الأمانة العامة ستبين آراء ومواقف البلدان النامية في المذكرة التي ستقدمها إلى اللجنة الخامسة.

البرنامج ٢١ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين

مجموعة الـ ٧٧ والصين

[الأصل: بالانكليزية]

تم إعداد هذا البرنامج في ظل احترام السند التشريعي المنطبق في هذا المجال. ونحن نؤيد فحوى الاقتراح لأنه يحافظ على معيار متكامل بالنسبة للنهج المتبع حيال العناية باللاجئين.

- - - - -